تأثير الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء على الفقراء في مصر

أمنية حلمي، دينا مندور، سهير أبو العينين، هبة الليثي، هناء خير الدين

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

14 ديسمبر 2009

القضايا الرئيسية

1- أهمية تعزيز الأمن الغذائي لمصر في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء

2- تقدير آثار أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الفقراء في مصر باستخدام نموذج للتوازن العام

3- البدائل المتاحة لتحقيق التوازن بين تخفيض التكلفة المالية لدعم الغذاء وتخفيف حدة الفقر في مصر

1 أهمية تعزيز الأمن الغذائي لمصر في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء

1 ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء بشدة خلال يوليو 2006-يونيو 2008

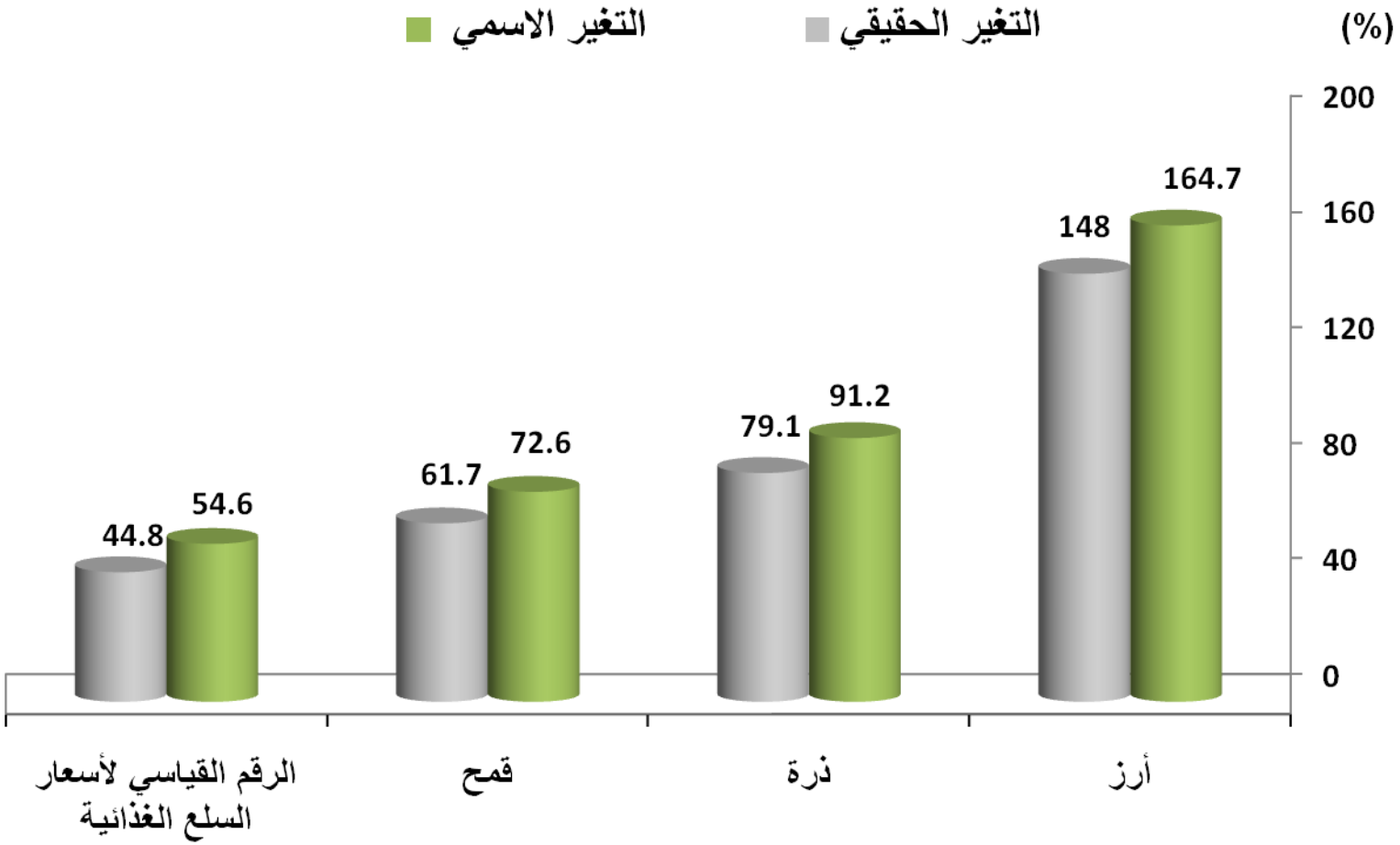

Source: **IMF, Commodity Prices Database (2009).**

1 وبالتالي،

➢ زادت أسعار الغذاء في مصر وارتفعت تكلفة المعيشة لأن الغذاء يستحوذ على 54% من إنفاق الأسر المصرية الأكثر فقرا

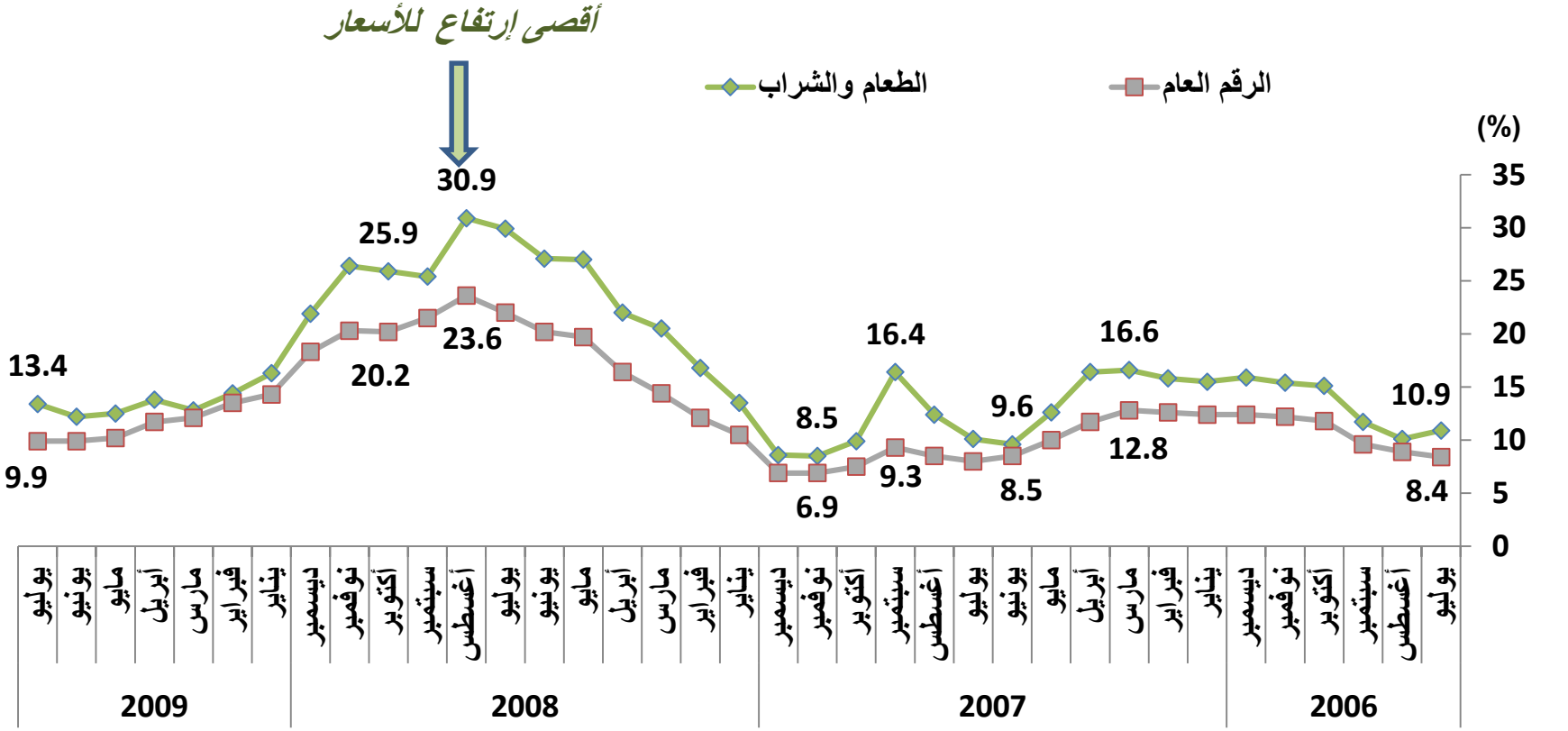

Source: Central Bank of Egypt, Monthly Statistical Bulletin, several issues during 2007- 2009.

1 كما أدى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إلى:

- زيادة قيمة صافي الواردات الغذائية لمصر، وخاصة الحبوب بمعدلات عالية

معدلات الزيادة خلال يوليو 2006- يونيو 2008 (%)

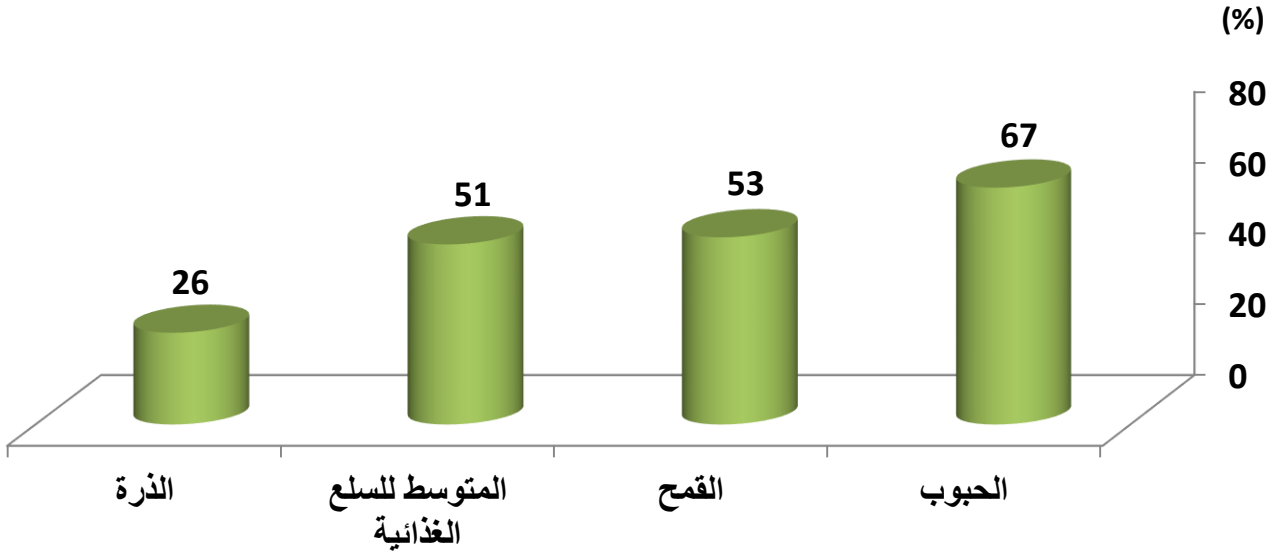

المصدر: محسوب من بيانات البنك المركزي المصري (2009).

1 وذلك لأن مصر مستورد صاف للغذاء، بدليل:

- انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي (عام 2007)

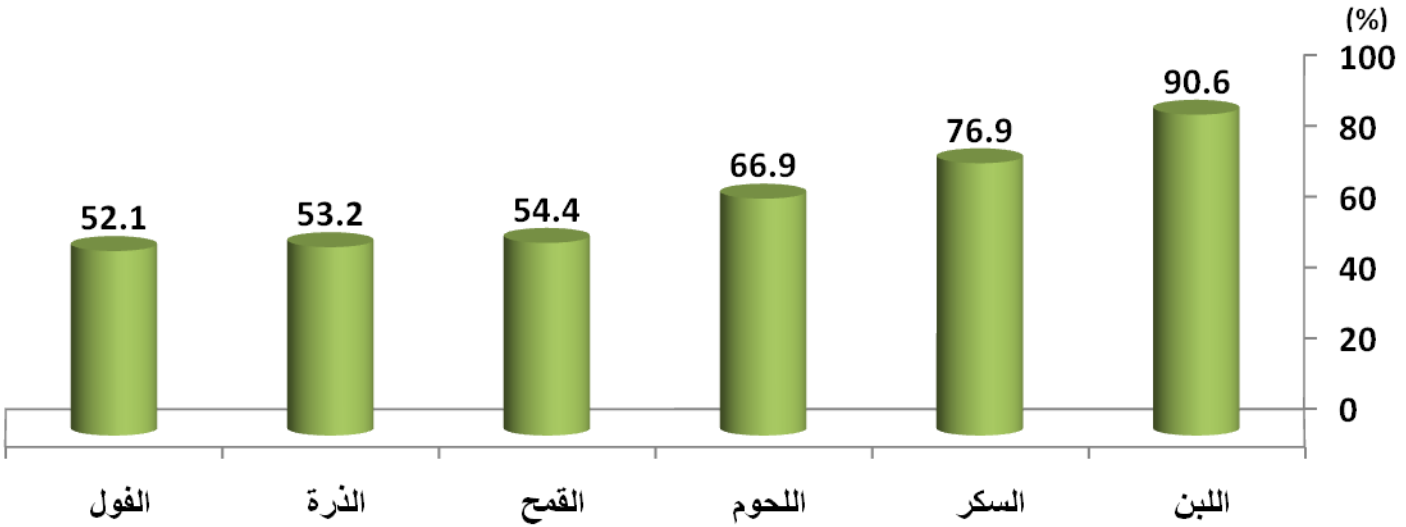

- ارتفاع صافي واردات مصر من الغذاء، كالقمح والذرة والسكر (7790 و4000 و1040 ألف طن متري، على التوالي في عام 2008)

- تواضع نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية والغذائية (34% فقط، خلال الفترة 2003-2007)

المصادر: محسوب من بيانات البنك المركزي المصري (2009)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2009).

1 وأيضا،

➢ لارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الحبوب في مصر (2008)

قمح

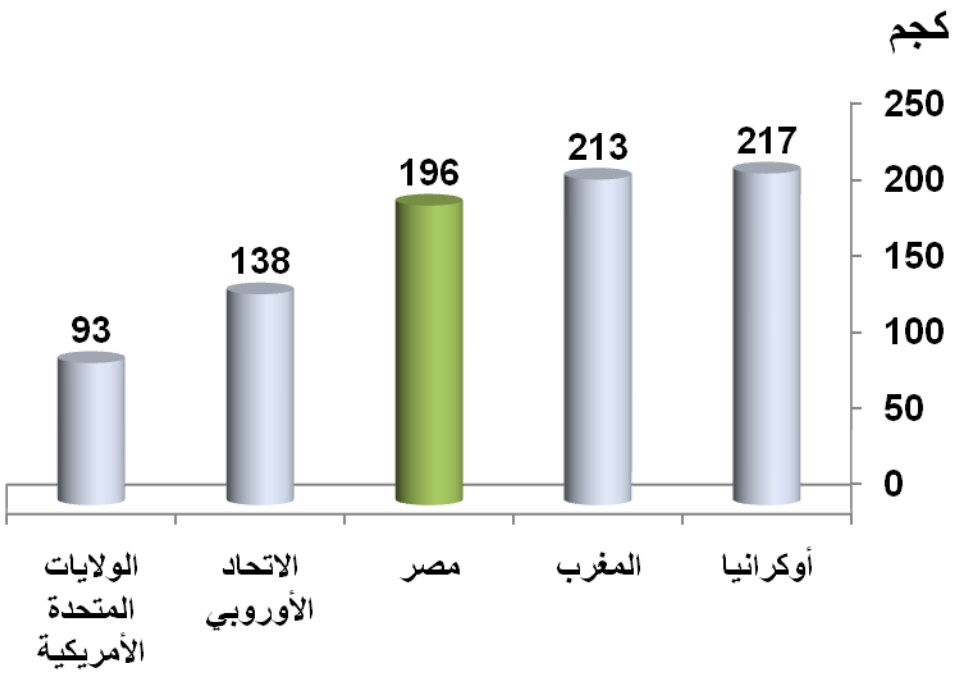

ذرة

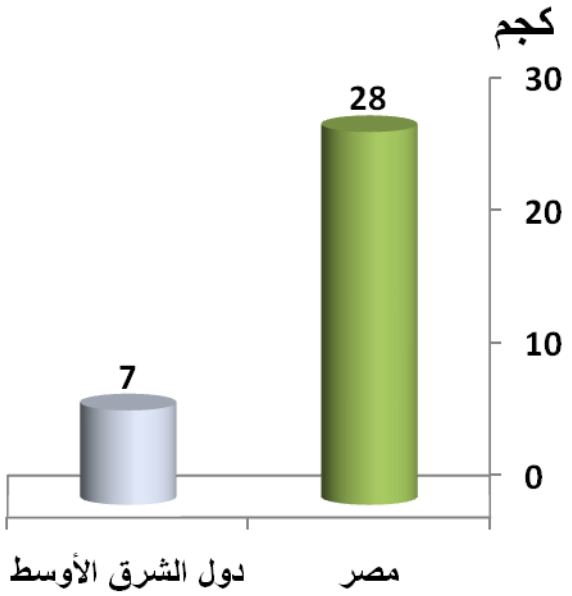

Source: **FAPRI 2009, U.S. and World Agricultural Outlook, January 2009.**

1 كما ترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء:

➢ زيادة العبء المالي على الدولة لدعم أسعار الغذاء لصالح المستهلكين خلال يوليو 2006- يونيو 2008

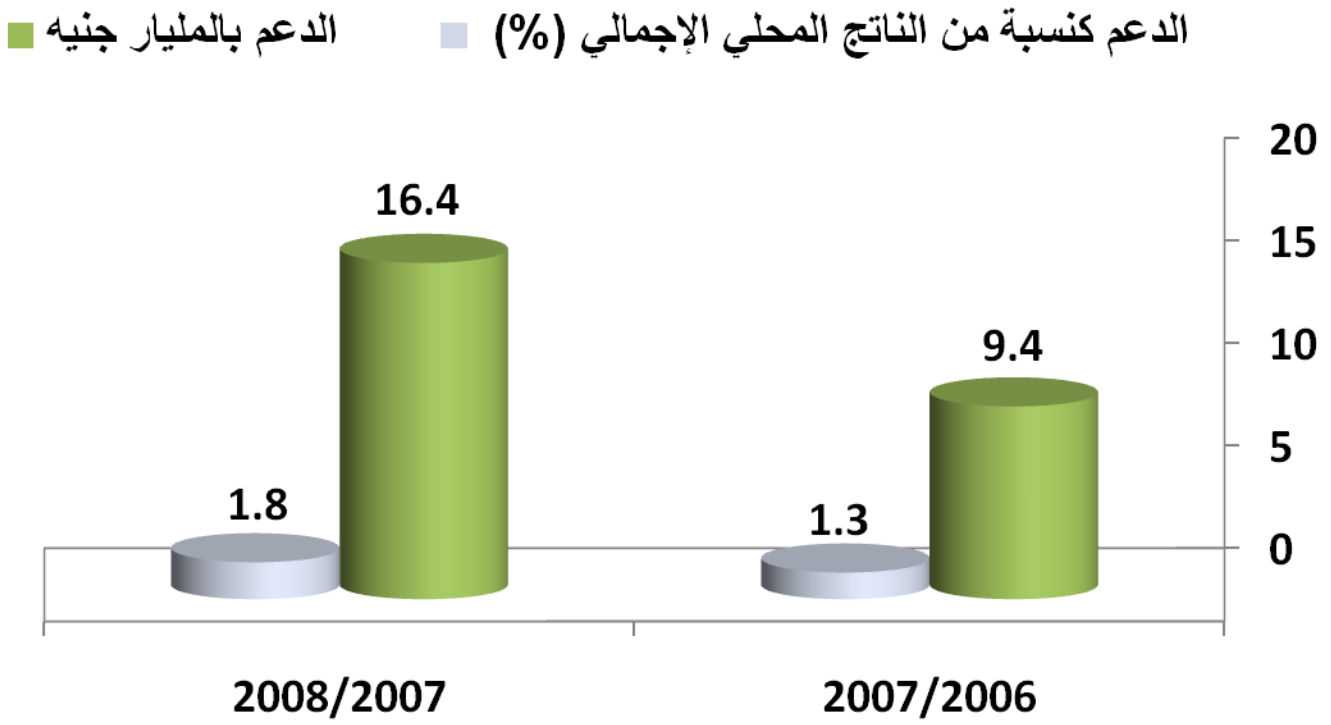

المصادر: وزارة المالية (2009)، ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب (2009).

1 حيث:

- ارتفع دعم الخبز، ليستحوذ على حوالي 80% من إجمالي قيمة الدعم

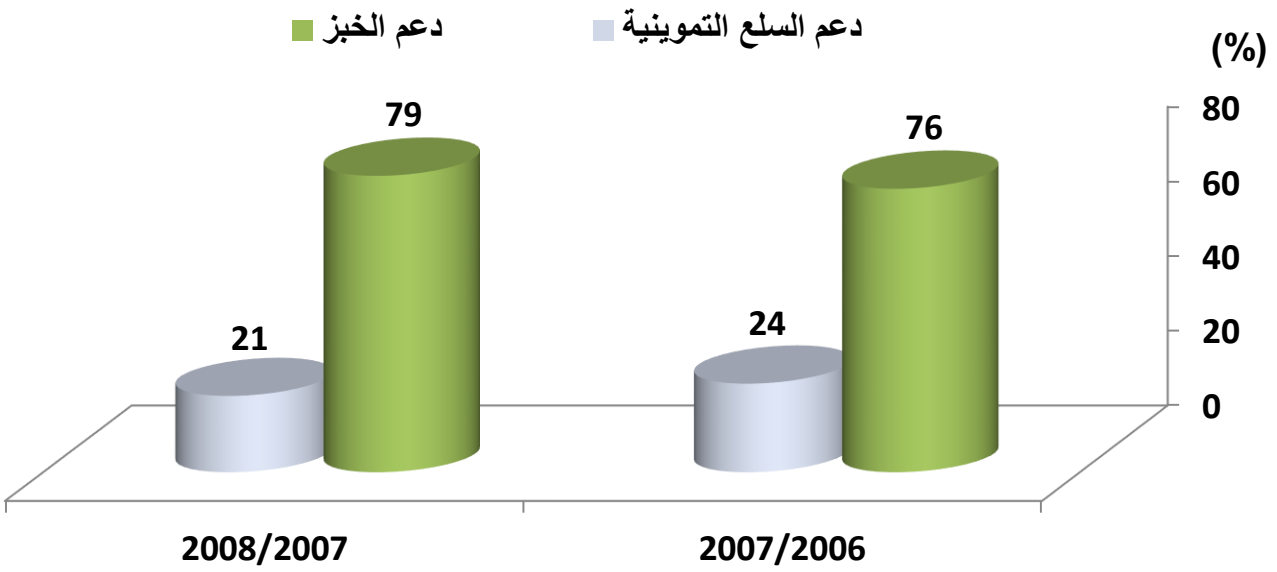

- زادت الكميات الإضافية التي تحصل عليها الأسرة من زيت الطعام والسكر والأرز، بموجب بطاقات التموين (وفقا للقانون رقم 114 لعام 2008)

- ارتفع عدد الأسر المستفيدة من دعم السلع الغذائية بموجب بطاقات التموين لحوالي 16 مليون أسرة مصرية (نحو 83% من سكان مصر) !

المصادر: وزارة المالية (2009)، ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب (2009).

1 ولكن، نسبة كبيرة من دعم الغذاء تتسرب لغير مستحقيه

نصيب الأغنياء والفقراء من إجمالي الغذاء المدعوم

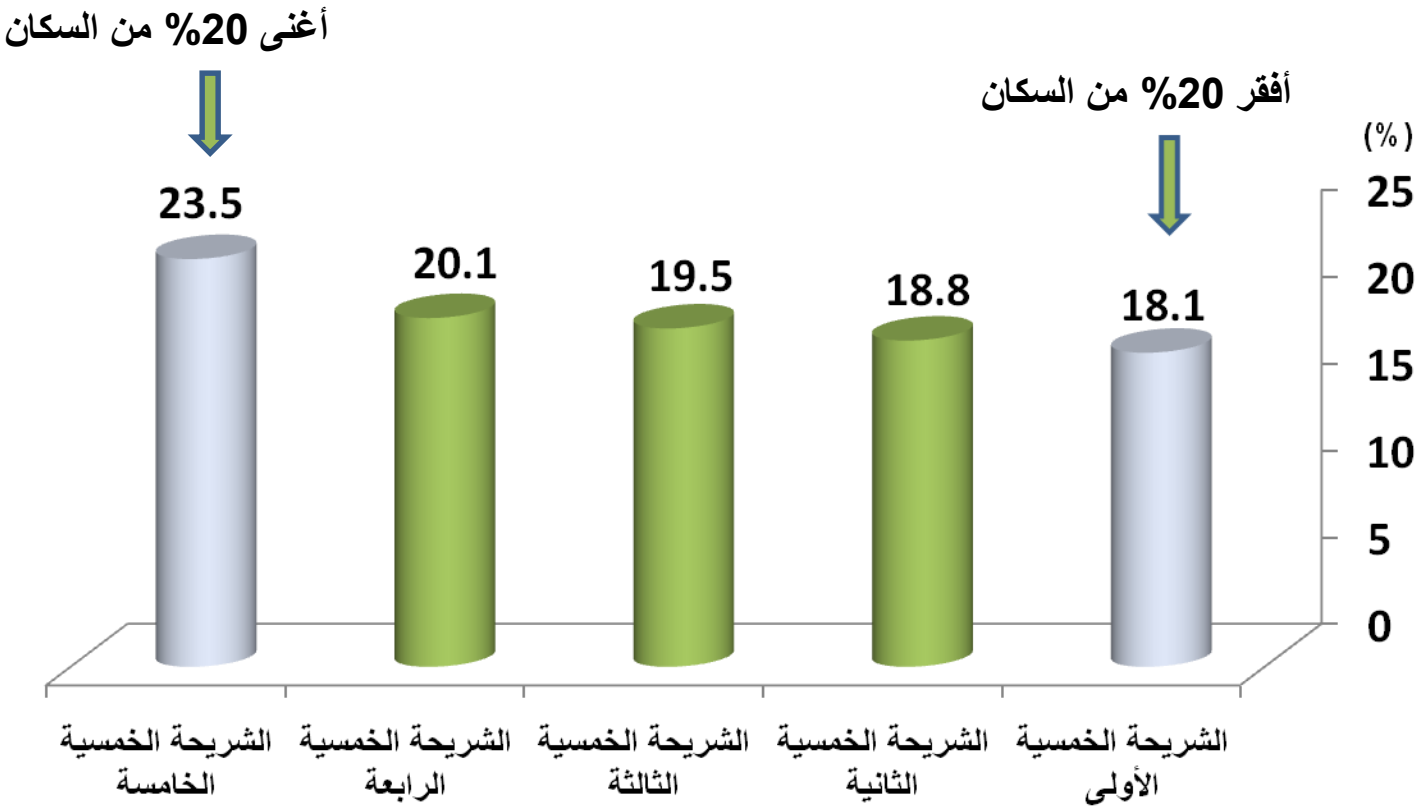

المصدر: محسوب من البيانات الواردة في نتائج بحث الدخل والإنفاق الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للنصف الأول من عام 2008/2009، وذلك فيما يتعلق بنمط الإنفاق لفئات الدخل المختلفة.

➢ ويتسرب ثلثا دعم الغذاء إلى الأغنياء

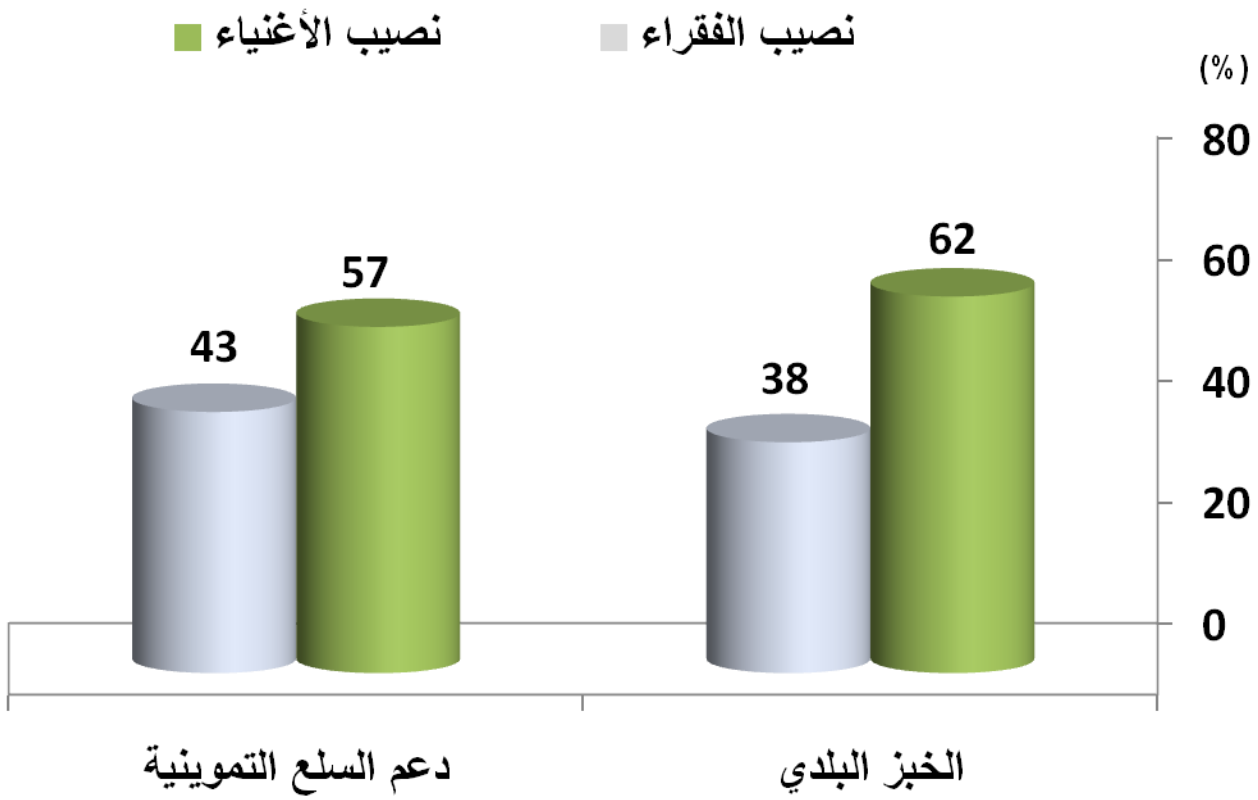

Source: **World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt- A poverty assessment update report number 39885. The World Bank, Washington, D.C.**

1 وبالرغم من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، إلا أنها أدت إلى:

➢ زيادة أسعار المنتجين الزراعيين في مصر خلال عام 2008

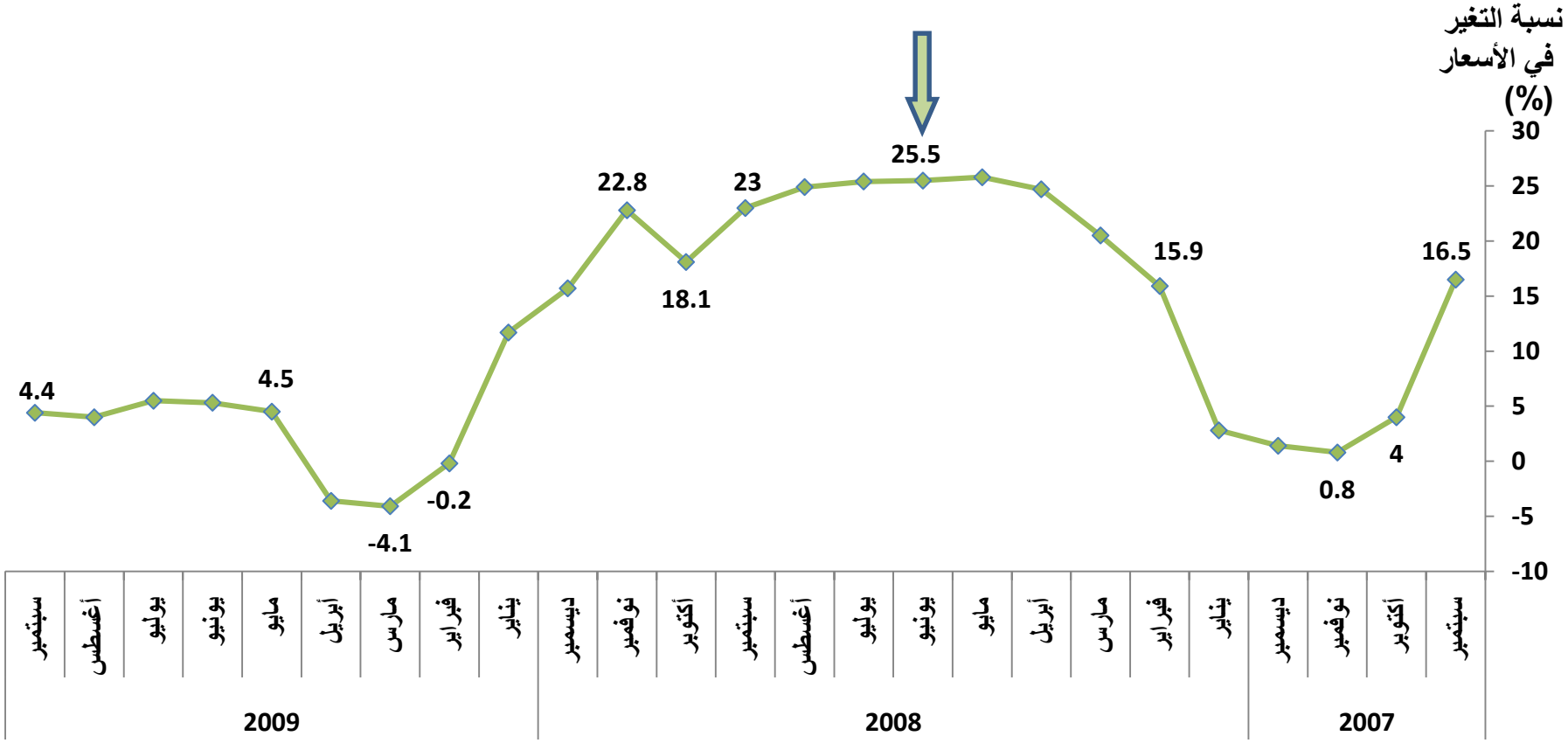

المصدر: البنك المركزي المصري، الإصدارات الشهرية، تقارير متفرقة (2009).

- وزيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل المهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع إنتاجها في عام 2008، بالمقارنة بالعام السابق

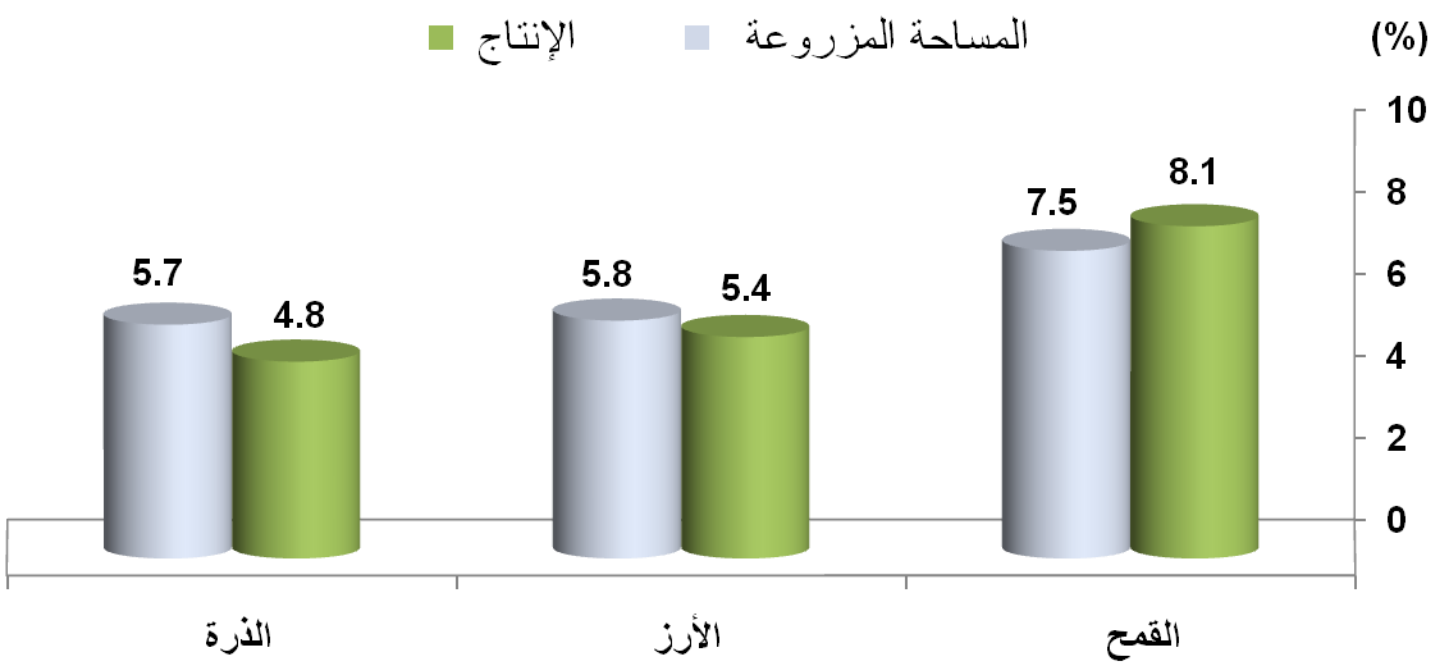

المصدر: محسوب من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي (2009).

1 ولكن، هناك صعوبة في استمرار هذه الزيادة في إنتاج المحاصيل المهمة للأمن الغذائي نظرا لـ:

- ارتفاع أجور العمالة وإيجارات الأراضي الزراعية بنسبة 25%، وهي تمثل 80% من جملة التكاليف الزراعية لبعض المحاصيل
- ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات بحوالي 200%
- تقلبات أسعار الغذاء نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى لتدهور إيراد المزارعين من المحاصيل الرئيسية في عام 2009، بالمقارنة بعام 2008

معدل الانخفاض في الإيراد

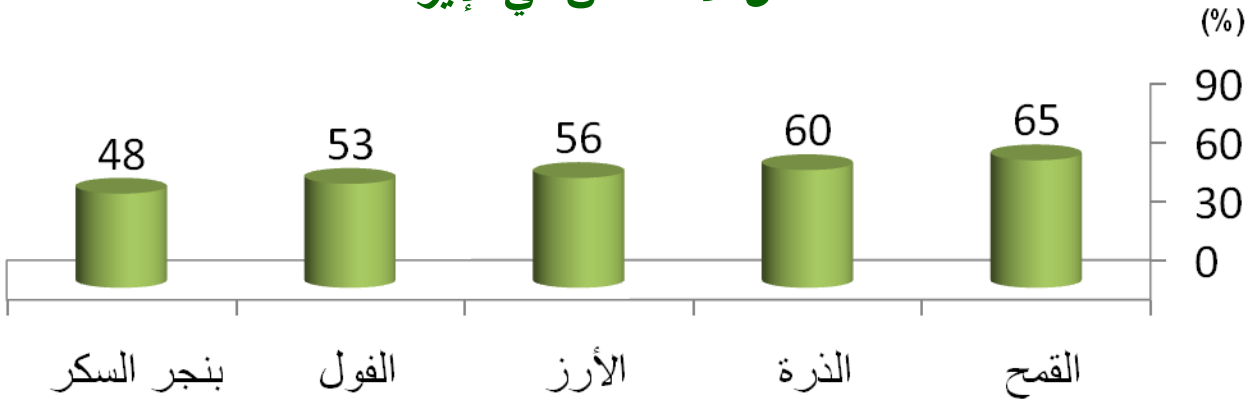

المصادر: الحزب الوطني، الفلاح والسياسات الزراعية والمائية (2009)، و Mounir F. Sabaa (2009)

1 وخلاصة ما سبق، أنه من الضروري:

- تعزيز الأمن الغذائي لمصر بمساندة المزارعين في مواجهة التقلبات في الأسعار العالمية للغذاء من خلال:

  - إعلان سعر شراء المحاصيل منهم قبل بدء موسم الزراعة وبما يتناسب مع تكلفة إنتاجها
  - تقديم دعم مباشر لهم بشرط إتباعهم للممارسات الزراعية السليمة (الري المطور، والتسميد المتوازن، والمكافحة المتكاملة للآفات، ومعاملات ما بعد الحصاد)
  - تحديد قيمة دعم المحصول وفقا للمتوسط العام لإنتاجية الفدان في الدولة أو لكل محافظة على حدة
  - إنشاء صندوق لموازنة الأسعار الزراعية يساهمون فيه عندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية ويستفيدون منه عندما تتراجع الأسعار
  - تفعيل دور الجهات الرقابية للحد من الممارسات غير التنافسية من جانب الوسطاء وبعض التجار فيما يتعلق بسياسات التخزين وقنوات التوزيع وتوقيتات العرض

1 وأيضا،

- تحقيق قدر أكبر من التوازن بين تخفيض التكلفة المالية لدعم الغذاء وتخفيف حدة الفقر في مصر من خلال:

  - الاستهداف الجغرافي لأماكن تركز الأسر المستحقة للدعم بأكبر قدر ممكن من الدقة
  - رفع كفاءة نظام توزيع السلع المدعومة بفصل إنتاجها عن توزيعها؛ وزيادة عدد منافذ التوزيع؛ وتشديد الرقابة عليها
  - تحديد قيمة الدعم كنسبة من التكلفة المتوسطة للإنتاج مما يسمح بتحريك سعر بيع السلعة المدعومة بالتدريج وتلقائيا بما يتناسب مع التغير في تكلفة إنتاجها
  - قصر الدعم على أسعار السلع والخدمات النهائية والتخلي عن دعم مستلزمات الإنتاج
  - تقديم تحويلات نقدية مباشرة لأكثر الأسر فقرا بدلا من دعم أسعار الغذاء

2 تقدير آثار أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الفقراء في مصر باستخدام نموذج للتوازن العام

اطار العرض

- منهجية التحليل
- الفرضيات التي يتم اختبارها في الدراسة
- النتائج الأولية

منهجية التحليل: نموذج للتوازن العام (CGE)

الخصائص العامة للنموذج

- محاكاة للعلاقات التشابكية بين كافة الأطراف العاملة في الاقتصاد ككل.
- يعتمد النموذج على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2007/2006 والتي صممت خصيصا في اطار الدراسة
- نموذج استاتيكي ذو طبيعة قصيرة الأجل
- يضم عدد من الخصائص الهيكلية التي تسمح بتمثيل أفضل للاقتصاد المصري

قاعدة البيانات

عناصر انتاج (3):	عمل، رأس مال، أرض
قطاعات انتاجية (22) السلع الزراعية (8): السلع الغذائية (5): الصناعات (5): الخدمات (4):	قمح، أرز، ذرة، محاصيل أخرى، حبوب زيتية، فواكه وخضروات، محاصيل السكر، لحوم. خبز مدعوم، دقيق مدعوم، منتجات غذائية أخرى مدعومة، أرز مصنع غير مدعوم، منتجات غذائية أخرى غير مدعومة. بترول خام، مشروبات و تبغ، منسوجات، منتجات بترولية، صناعات أخرى. كهرباء وتشييد، فنادق ومطاعم، النقل والاتصالات، خدمات أخرى.
قطاعات تنظيمية (13):	القطاع العائلي (10)، منشآت، قطاع حكومي، عالم خارجي.

أزمة أسعار الغذاء العالمية
الفرضيات التى يتم اختبارها في الدراسة

- **الفرضية (1):** استمرار الأسعار العالمية للغذاء عند أقصى مستوى وصلت اليه في يونيو 2008

- **الفرضية (2):** ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقا "لمتوسط" المعدلات السائدة خلال الفترة (2008/2007 – 2007/2006)

أزمة أسعار الغذاء العالمية
فرضيات الدراسة

الفرضية (1): استمرار الأسعار العالمية للغذاء عند أقصى مستوى وصلت اليه في يونيو 2008

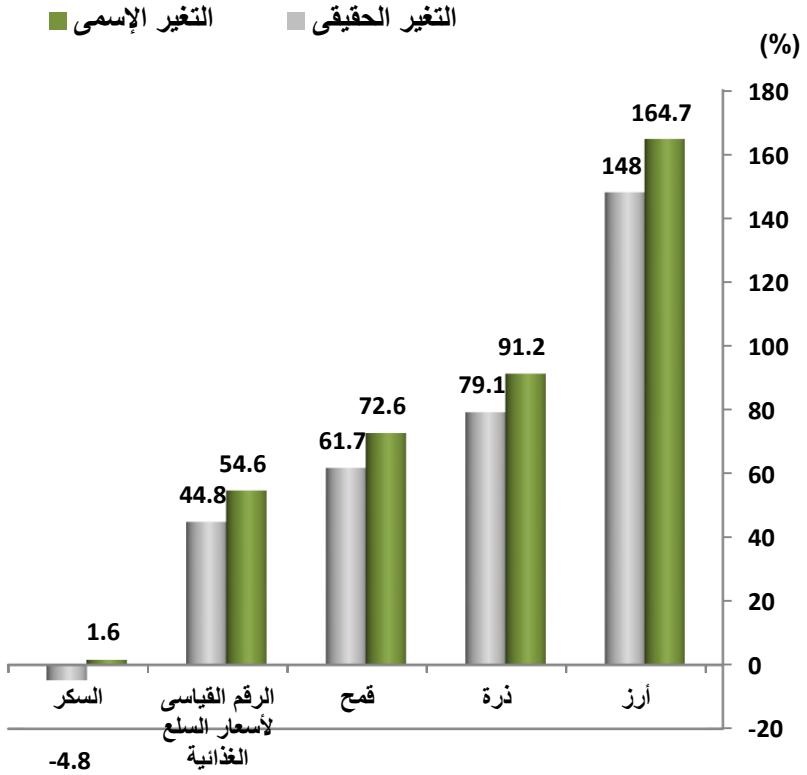

الفرضية (2):ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقا "لمتوسط" المعدلات السائدة خلال الفترة (2008/2007 – 2007/2006)

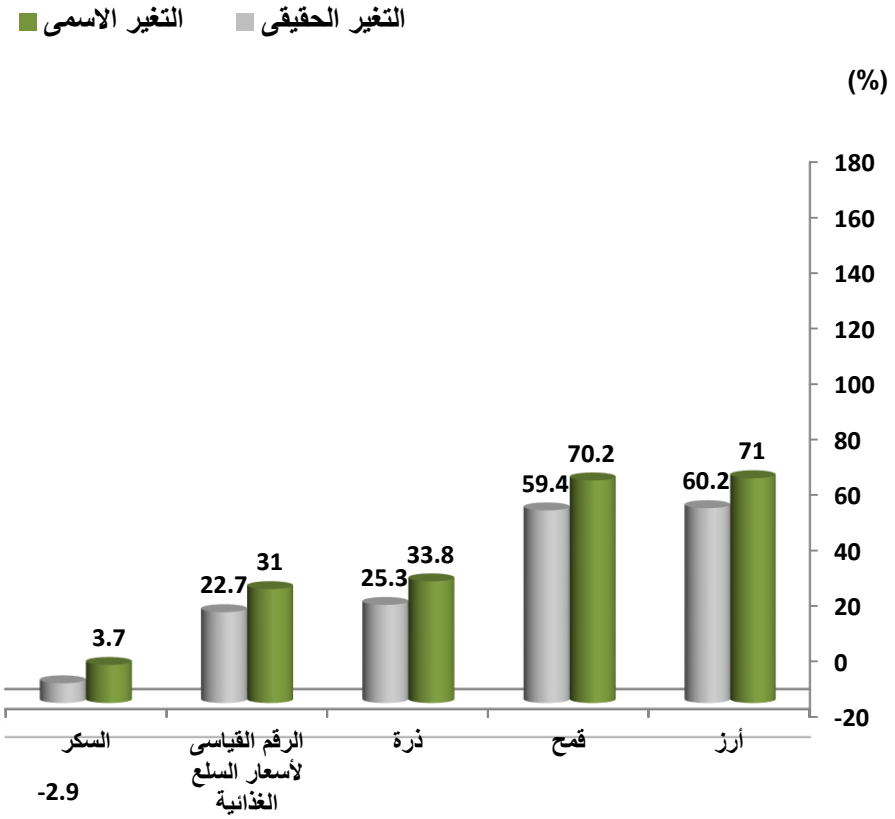

البدائل المختلفة المفترضة لسياسة دعم الغذاء في ظل فرضيات تغيرات الأسعار العالمية للغذاء

1. الغاء دعم الغذاء كليا
2. الغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة
3. الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز)
4. الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة
5. فرض حظر على صادرات بعض السلع الغذائية
6. تخفيض التعريفة الجمركية على بعض السلع الغذائية

النتائج الأولية لتقدير آثار البدائل المطروحة في الدراسة

- **المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي و تشمل:**
  - عجز الموازنة العامة للدولة
  - الصادرات الكلية
  - الواردات الكلية
  - الناتج المحلي الاجمالي
  - الاستثمار الكلي
  - الاستهلاك الكلي للقطاع العائلي
  - الرقم القياسي للأسعار المستهلكين CPI)).
- **الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطاعات.**
- **مؤشرات مستوى المعيشة:**
  - نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي
  - مؤشر تفاوت نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي

تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضية الأولى الخاصة بتغيرات الأسعار العالمية للغذاء مع الابقاء على دعم الغذاء

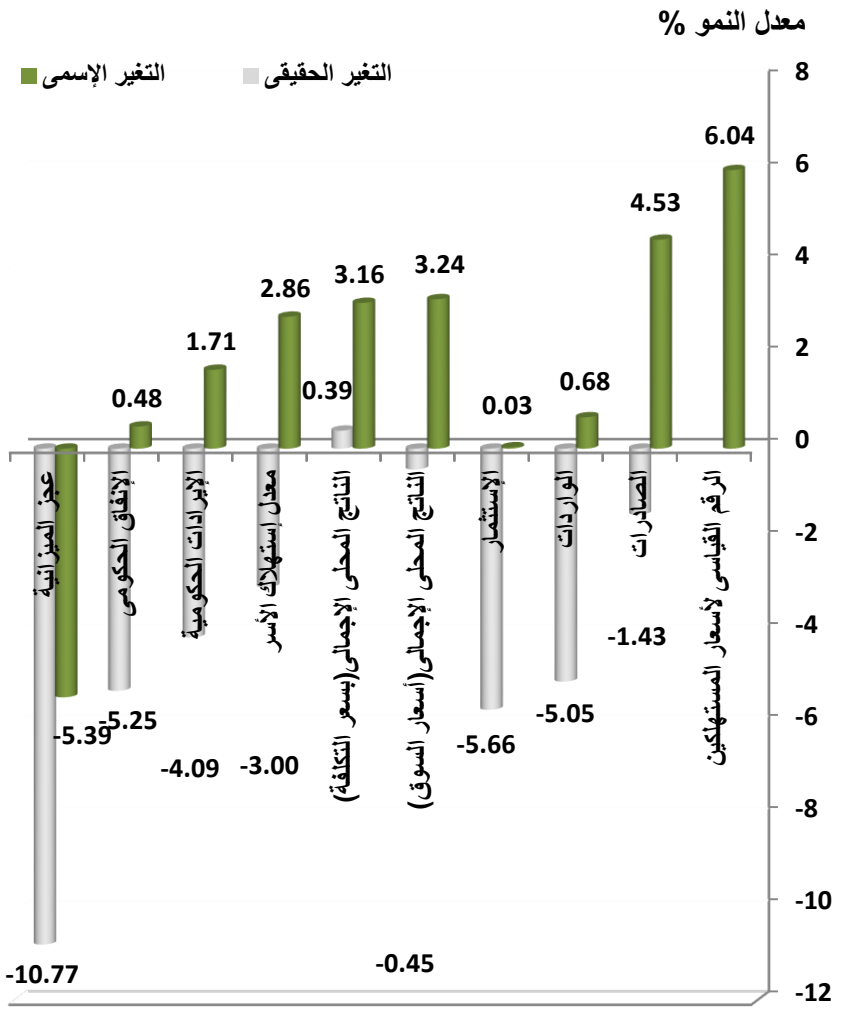

الفرضية (1): استمرار الأسعار العالمية للغذاء عند أقصى مستوى وصلت اليه في يونيو 2008

تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضية الثانية الخاصة بتغيرات الأسعار العالمية للغذاء مع الابقاء على دعم الغذاء

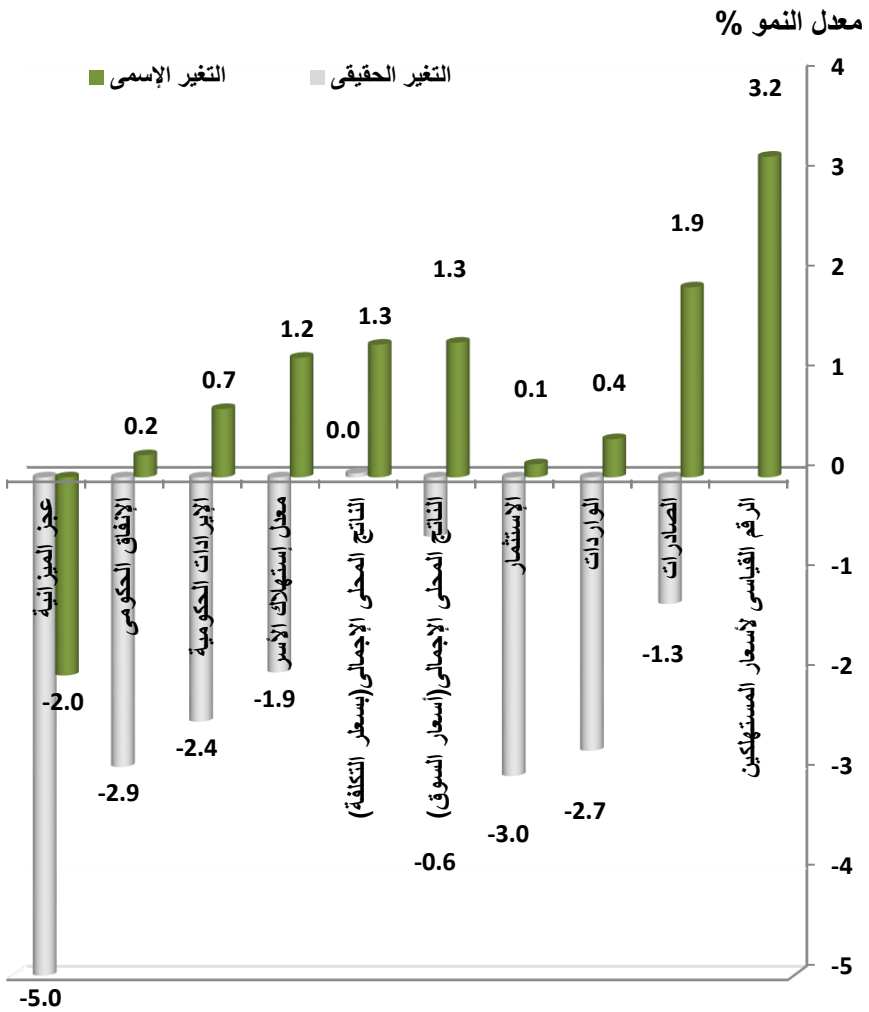

الفرضية (2):ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقا "لمتوسط" المعدلات السائدة خلال الفترة (2008/2007 – 2007/2006)

النتائج الأولية
تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضيات الخاصة بتغيرات الأسعار العالمية للغذاء مع الابقاء على دعم الغذاء

2

- **الفرضية الأولى: أقصى ارتفاع للأسعار الغذائية** له تأثير ايجابي نسبيا على ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، تحسن الميزان التجاري، انخفاض عجز الموازنة

- و ان كان له تأثير سلبي نسبيا على ارتفاع المستوى العام للأسعار، انخفاض الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي والاستثمار والصادرات.

البدائل المختلفة للسياسات المفترضة لدعم الغذاء

1. الغاء دعم الغذاء كليا

2. الغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة.

3. الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز)

4. الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة.

تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضية الأولى لتغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا لبدائل السياسات المفترضة لدعم الغذاء

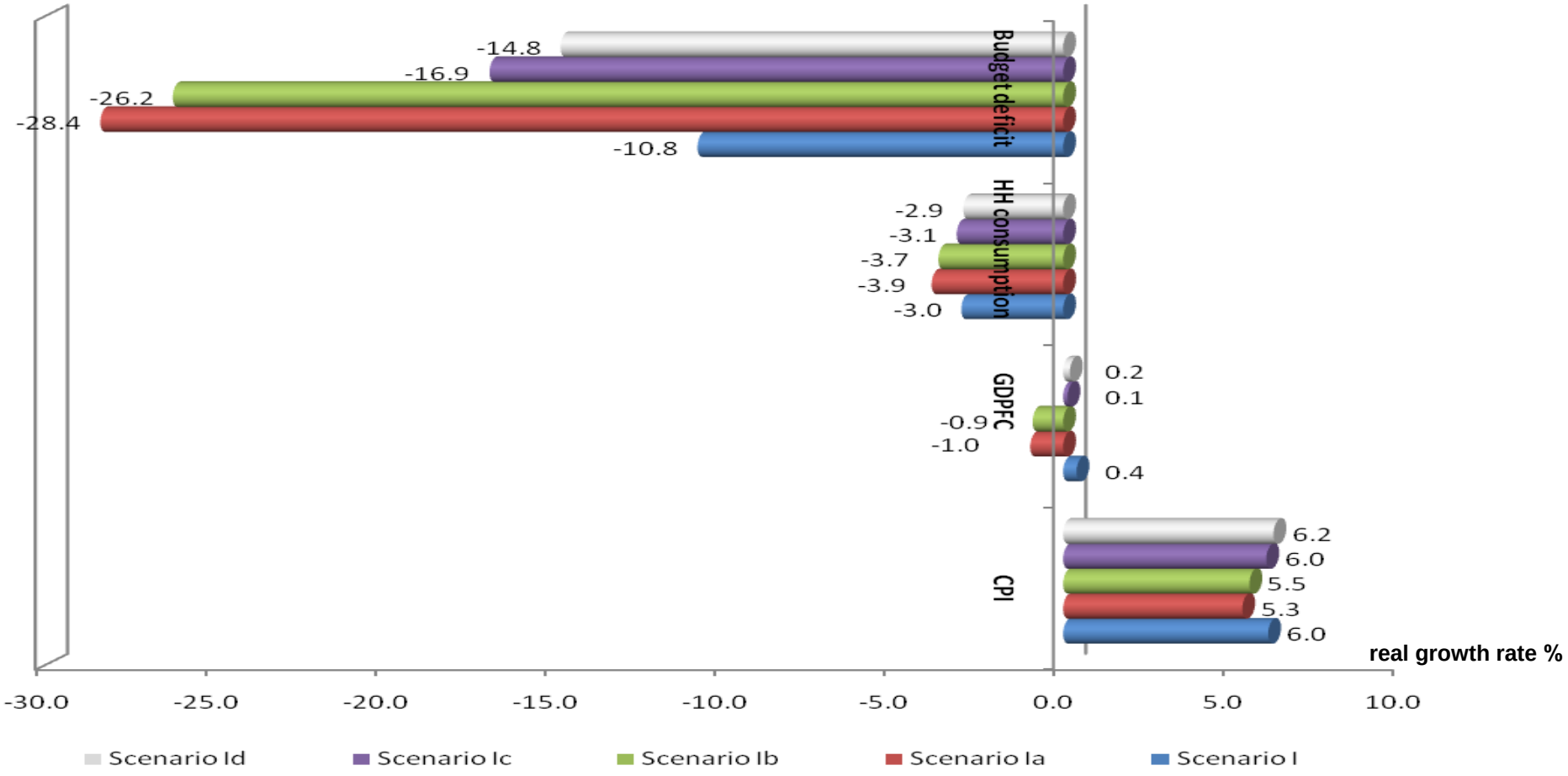

(سيناريو 1) إبقاء الدعم

(سيناريو 1أ) إلغاء دعم الغذاء كليا

(سيناريو 1ب) إلغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

(سيناريو 1ج) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز)

(سيناريو 1د) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

النتائج الأولية

تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضية الأولى لتغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا لبدائل السياسات المفترضة لدعم الغذاء

2

- عجز الموازنة: أعلى انخفاض يتحقق في حالة الغاء الدعم الغذائي كليا

- الناتج المحلي الاجمالي: أعلى ارتفاع يتحقق في حالة عدم اجراء أى تعديلات في السياسات وأعلى انخفاض يتحقق في حالة الغاء الدعم الغذائي كليا

- استهلاك القطاع العائلي: أعلى انخفاض يتحقق عند الغاء الدعم الغذائي كليا. أقل انخفاض يتحقق مع الغاء الدعم الغذائي جزئيا (ابقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان.

- الرقم القياسي للأسعار: أعلى ارتفاع يتحقق في حالتى الابقاء على الدعم و الغاء الدعم الغذائي جزئيا (ابقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان وأقل زيادة مع الغاء الدعم الغذائي كليا (دون تعويض)

النتائج الأولية

تقديرات معدلات تغير المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي في ظل الفرضية الثانية لتغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا لبدائل السياسات المفترضة لدعم الغذاء

- تتبع المؤشرات الكلية نفس الاتجاهات كما في حالة افتراض استمرار أقصى ارتفاع لأسعار الغذاء العالمية و لكن بشكل أقل حدة

- في حالة افتراض سريان تغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا للفرضية (2)، ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقا "لمتوسط" المعدلات السائدة خلال الفترة (2008/2007-2007/2006) ينخفض الناتج المحلي الاجمالي في جميع البدائل. أقل انخفاض يتحقق في حالة عدم اجراء أى تعديلات في السياسات وأعلى انخفاض يتحقق في حالة الغاء الدعم الغذائي كليا

تقديرات معدلات تغير الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج للقطاعات المنتجة للسلع الزراعية و الغذاء في ظل الفرضيات الخاصة بتغيرات الأسعار العالمية للغذاء مع الابقاء على دعم الغذاء

2

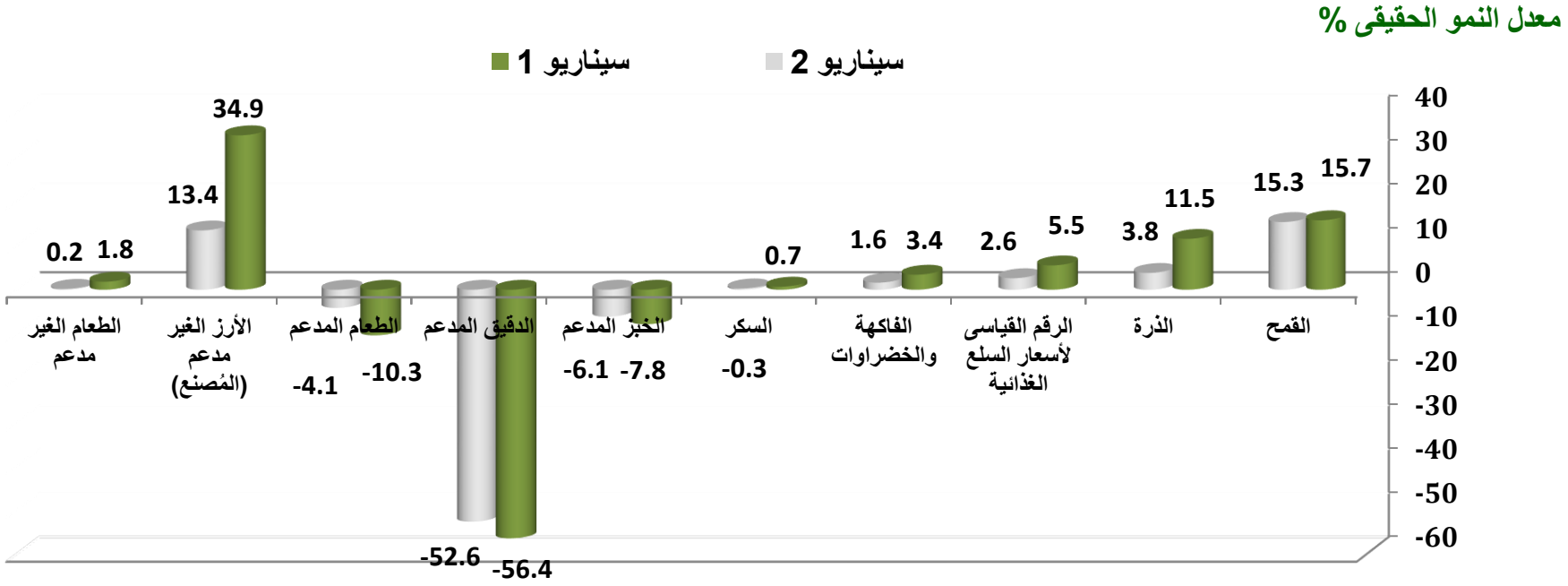

الفرضية (1): استمرار الأسعار العالمية للغذاء عند أقصى مستوى وصلت اليه في يونيو 2008

الفرضية (2):ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقا "لمتوسط" المعدلات السائدة خلال الفترة (2006/2007- 2007/2008)

النتائج الأولية

تقديرات معدلات تغير الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج للقطاعات المنتجة للسلع الزراعية و الغذاء

- شهد الناتج المحلي لغالبية السلع الزراعية زيادة (بنسب متفاوتة) في حين انخفض ناتج السلع الغذائية المدعومة (بصفة خاصة الدقيق الذي يعتمد بشكل رئيسي على القمح).

- انخفض هامش الربح لكل السلع المدعومة، أعلى نسب انخفاض في الدقيق يليه الخبز و الأغذية الأخرى (البطاقات)

مؤشرات مستوى المعيشة

- **نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي**

- **مؤشر تفاوت نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي (مؤشر عدم المساواة):** يتم تقديره بنسبة استهلاك أغنى شريحة إلى نسبة استهلاك أفقر شريحة

تقديرات معدلات تغير نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي في الحضر والريف في ظل الفرضية الأولى و الثانية لتغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا لبدائل السياسات المفترضة لدعم الغذاء

2

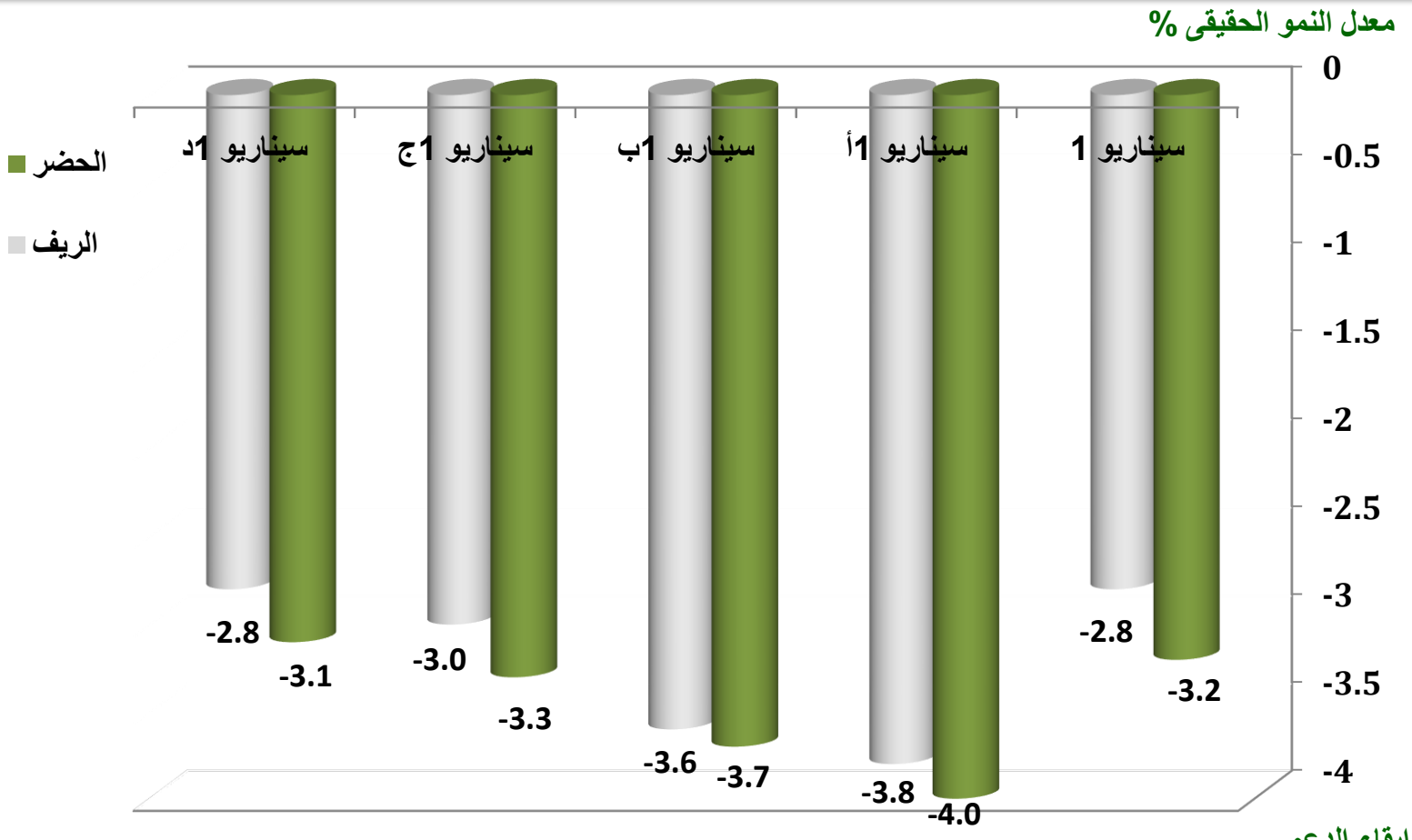

(سيناريو 1) إبقاء الدعم

(سيناريو 1أ) إلغاء دعم الغذاء كليا

(سيناريو 1ب) إلغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

(سيناريو 1ج) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز)

(سيناريو 1د) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

مؤشرات مستوى المعيشة
النتائج الأولية

- ابقاء الدعم: شهدت كافة الشرائح الخُمسية للقطاع العائلي انخفاضا في مستوى معيشتها؛ معبرا عنها باستهلاكها الحقيقي (-3%). وقد شهد الفقراء وخاصة في الحضر أكبر تدهور في مستويات معيشتهم مع حدوث زيادات كبيرة في الأسعار. كانت الفئات المتوسطة (الثالثة و الرابعة) للدخل أكثرها تدهورا. انخفض استهلاك كافة الشرائح الخُمسية في المناطق الريفية بمعدلات أقل مقارنة بنظيراتها في الحضر مع تأثر الفئات الأفقر بشكل أكبر. ترتب على ذلك تدهور مؤشر عدم المساواة.

- الغاء الدعم كليا: له أسوء تأثير على مستوى المعيشة (-3,87%)، وشهدت كافة الأسر انخفاضا مماثلا في استهلاكها. بشكل عام كان الانخفاض أكبر في الحضر وان كان الفئات المتوسطة في الحضر أكثر تضررا . لم يتم تغير مؤشر عدم المساواة.

- الغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان: شهدت كافة الأسر انخفاضا في معيشتها (-3,68%) (وان كان الانخفاض أقل عن حالة الغاء الدعم كليا) . وقد شهد الفقراء (الفئات الأولى والثانية) في الحضر و الريف أقل معدل انخفاض. شهدت تلك الفئات انخفاضا أقل في الحضر عن الريف و ان كانت الفئات الأخرى في الحضر شهدت انخفاضا أعلى بالمقارنة بمثيلاتها في الريف. وقد شهدت الطبقات المتوسطة (الثالثة والرابعة) في الحضر أكبر انخفاض. تحسن مؤشر عدم المساواة (بشكل أكبر في الحضر عن الريف) .

مؤشرات مستوى المعيشة
النتائج الأولية

- الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز): شهد الفقراء أسوأ تأثير، وخاصة في المناطق الحضرية, بصفة خاصة الفئات المتوسطة (الثالثة و الرابعة) . انخفض استهلاك كافة الشرائح الخُمسية في المناطق الريفية بمعدلات أقل مقارنة بنظيراتها في الحضر. تدهور مؤشر عدم المساواة (بمعدلات أقل من حالة ابقاء الدعم).

- الغاء دعم الغذاء جزئيا (ابقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان: شهدت كافة شرائح القطاع العائلي انخفاضا في مستوى معيشتها (-3,68%). وجاء التأثير على الشرائح الخُمسية الأفقر (الأولى و الثانية) هو الأقل. شهدت تلك الفئات انخفاضا أقل في الحضر عن الريف و ان كانت الفئات الأخرى في الحضر شهدت انخفاضا أعلى بالمقارنة بمثيلاتها في الريف. وشهدت الفئات المتوسطة في الحضر أكبر انخفاض. تحسن مؤشر عدم المساواة (بشكل أكبر في الحضر عن الريف) .

2

تقديرات معدلات تغير التفاوت فى نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للقطاع العائلي في الحضر والريف في ظل الفرضية الأولى و الثانية لتغيرات الأسعار العالمية للغذاء وفقا لبدائل السياسات المفترضة لدعم الغذاء

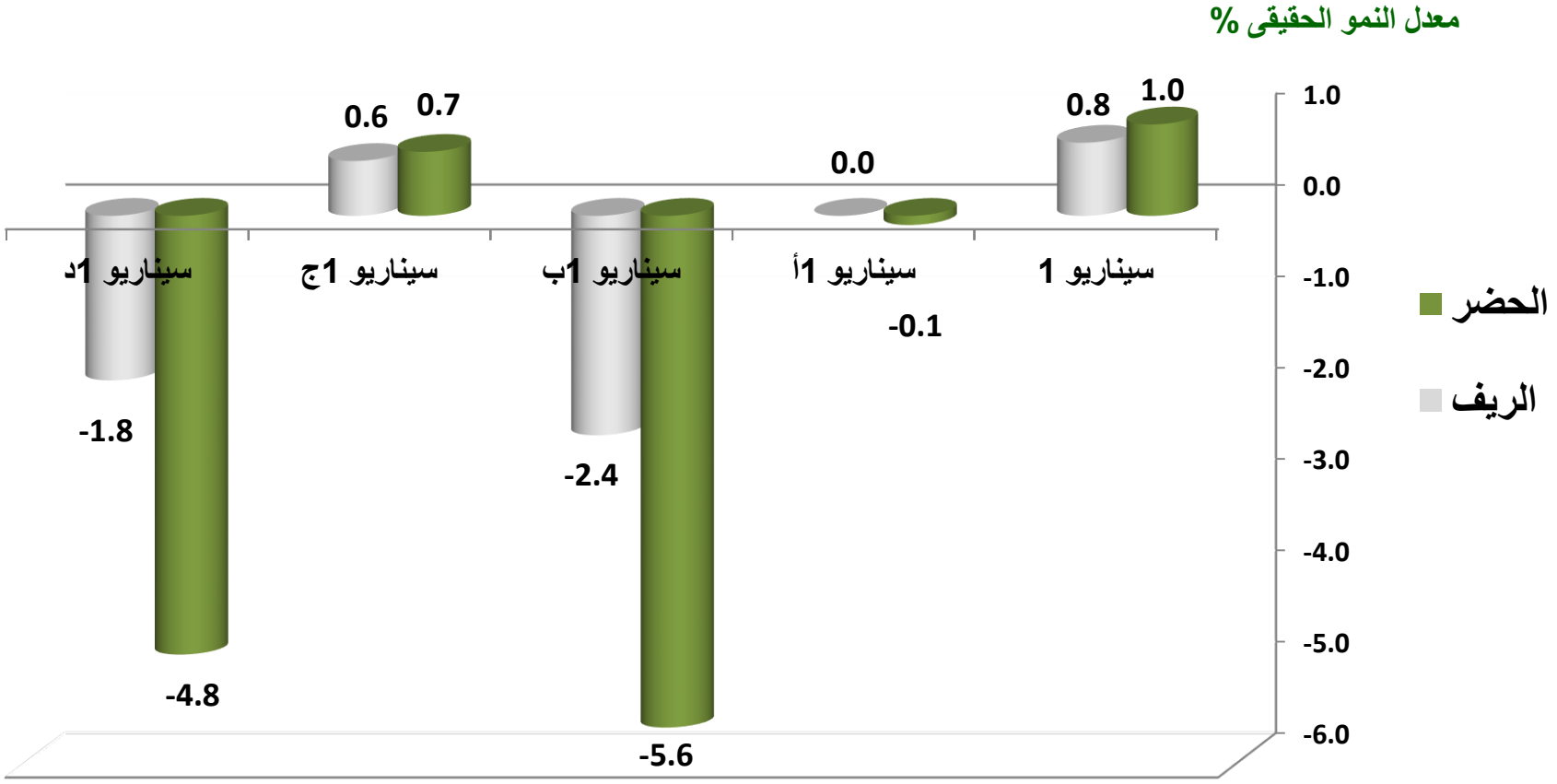

(سيناريو 1) إبقاء الدعم

(سيناريو 1أ) إلغاء دعم الغذاء كليا

(سيناريو 1ب) إلغاء دعم الغذاء كليا مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

(سيناريو 1ج) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز)

(سيناريو 1د) إلغاء دعم الغذاء جزئيا (إبقاء دعم الخبز) مع تعويض أفقر 40% من السكان عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة

3 البدائل المتاحة لتحقيق التوازن بين تخفيض التكلفة المالية لدعم الغذاء وتخفيف حدة الفقر في مصر

3

- فى حالة عدم تغيير سياسة الدعم فإن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وفقاً لمعدلاتها القصوى فى منتصف 2008 يؤدى وفقاً للنموذج إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقى لكل السكان بما يقترب من 3% فى المتوسط

- ويؤدى إلى زيادة عدم العدالة بين فئات الإنفاق وذلك وفقاً لمؤشر التفاوت المستخدم لأن:

  * الفقراء يتأثرون بارتفاع أسعار الغذاء بدرجة أكبر من الأغنياء

  * الفئات الأغنى تستهلك النسبة الأكبر من الدعم.

3

- ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ساهم فى ارتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بحوالى ست نقاط مئوية

- انخفض حجم كل من الاستثمار والصادرات

- نظراً لانخفاض كمية الواردات بنسبة أكبر من الصادرات يفترض تحسن الميزان التجارى كمياً

3

- رغم ارتفاع فاتورة الدعم لتثبيت أسعار السلع الغذائية المدعمة إلا أن انخفاض النفقات الأخرى بمعدل أكبر من الإيرادات ومن فاتورة الدعم يعمل فى اتجاه تخفيض عجز الموازنة العامة

- زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.4%، نتيجة زيادة انتاج السلع الغذائية التى ارتفعت أسعارها وذلك رغم انخفاض انتاج السلع المدعمة

- ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء يؤدى إلى تفاقم حالة الفقراء

- آثار إيجابية على متغيرات اقتصادية هامة مثل الموازنة العامة للدولة ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

3 أثر بدائل السياسة المالية فيما يتعلق بدعم السلع الغذائية على الفقراء والموازنة العامة:

- إلغاء دعم السلع الغذائية كلية ودون تعويض الفقراء يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقى بنسبة 4% فى المتوسط
- الفئات العليا فى الإنفاق ينخفض استهلاكها بنفس النسبة أو أعلى قليلاً مقارنة بالفئات الأقل انفاقاً
- عجز الموازنة العامة للدولة ينخفض بنسبة 28% تقريباً

3

- توجيه 50% منه الوفر المتحقق من إلغاء الدعم فى شكل تحويلات نقدية مباشرة إلى أفقر 40% من السكان فى الريف والحضر يؤدى إلى تراجع نسبة الانخفاض فى الاستهلاك الحقيقى لهذه الفئة إلى 3%

- مؤشر التفاوت فى توزيع الإنفاق بين شرائح الإنفاق ينخفض بحوالى 5.6%

- عجز الموازنة يتراجع بنسبة 26% تقريباً

- ما زال هناك مجالا فى السياسة المالية لحماية الفقراء بشكل أفضل إما بزيادة التحويلات النقدية أو بأدوات أخرى ربما بتحسين المعاشات والضمان الاجتماعى والتأمين الصحى أو بزيادة الاستثمارات الموجهة لتأمين زيادة عرض السلع الغذائية الأساسية

3 في حالة إلغاء الدعم على السلع الغذائية فيما عدا رغيف الخبز:

- فإن الانخفاض فى الاستهلاك الحقيقى لأفقر 40% من السكان يظل فى حدود 3%
- الانخفاض فى عجز الموازنة العامة للدولة يكون حوالى 17%
- يتزايد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 0.13%
- يتزايد قليلاً (0.7%) مؤشر التفاوت فى توزيع الإنفاق

3 إذا إقترن الإبقاء على دعم رغيف الخبز بتحويلات نقدية لأفقر 40% من السكان:

- ينخفض الاستهلاك الحقيقى لأفقر 40% من السكان بحوالى 2.3%
- ينخفض مؤشر التفاوت بنسبة 4.8%
- ينخفض عجز الموازنة العامة بحوالى 14%
- يزيد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 0.2%
- إلا أنه تظل هناك نسبة من الدعم تتسرب إلى الفئات القادرة غير المستحقة، حيث يحصل غير الفقراء على حوالى 62% من دعم رغيف الخبز

خلاصة وتوصيات

- الانخفاض فى الاستهلاك الحقيقى لأفقر 40 % من السكان لا يتجاوز 4% ونظراً لانخفاض مستوى معيشتهم فى الأصل فإن أى تراجع فى الاستهلاك الحقيقى مهما كان حجمه يمثل لهم مشكلة كبيرة وينقل فئات منهم إلى تحت خط الفقر المدقع

- كل البدائل المطروحة يجب أن تتضمن توفيراً للموارد المالية التى تتسرب فى الدعم لغير الفقراء وتوجيهها للفقراء

- إلغاء الدعم على السلع الغذائية لا بد أن يقترن بتعويضات فى شكل تحويلات نقدية مباشرة للفقراء يتم تمويلها من الوفر المتحقق من إلغاء الدعم،

- ويكون مطلوب ربط التحويلات النقدية بمؤشر لتغير أسعار السلع الغذائية

خلاصة وتوصيات

- استهداف الفقراء فى الدعم من خلال بطاقات ذكية أو تحويلات نقدية يكون له نفس الأثر على الموازنة العامة للدولة

- ولكن أثرالتحويلات النقدية على استهلاك السلع المدعمة قد يختلف إذا قام المستهلك تغيير نمط إنفاقه بتحويل جزء من التحويلات النقدية التى تصله إلى استهلاك سلع أخرى

خلاصة وتوصيات

- أثر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لكل البدائل الخاصة بالدعم يعد أثرا طفيفاً

- الأثر يتفاوت على القطاعات المختلفة، حيث يتزايد الناتج بنسب أكبر فى القطاعات المنتجة للسلع الغذائية التى ترتفع أسعارها وخاصة الزراعية مثل الحبوب الزيتية والأرز والقمح

- هذه النتائج تعبر عن الأجل القصير ولا يصح تناولها على أنها تعبر عن تغير فى التركيب المحصولى لأن ذلك يقتضى استمرار هذا التغير فى الأسعار النسبية للسلع الغذائية الزراعية لفترة ممتدة فى الأجل المتوسط أو الطويل

خلاصة وتوصيات

هناك أدوات أخرى للسياسة المالية غير الدعم لحماية الفقراء من أثر صدمات أسعار الغذاء:

- **سياسات الأجور والتأمينات الاجتماعية**
- **النظر فى التركيب المحصولى ونسب الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية لتأمين الاحتيجات منها**
- **دراسة الأدوات السعرية وغير السعرية المناسبة لتوجيه السوق**
- **التعامل مع ظاهرة الوسطاء الذين يحتكروا توزيع السلع الزراعية ويحصلون على الجزء الأكبر من هوامش الربح بينما لا يحصل المزارع المنتج إلا على نسبة ضئيلة تؤدى إلى معوقات كثيرة فى استجابة الانتاج الزراعى لمؤشرات الأسعار**

خلاصة وتوصيات

- العوامل المؤسسية بكل أبعادها تؤثر بشكل كبير فى الأداء الاقتصادى والاجتماعى فى مصر

- تطبيق نظام جيد للاستهداف للفقراء وضمان حصولهم على التحويلات النقدية بشكل مناسب ودون معوقات ادارية

- ومن العوامل الهامة الأخرى التى تضع بعض التحفظات الأخرى على نتائج النموذج المستخدم فى الدراسة درجة جودة قواعد البيانات المستخدمة. إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية التى يعتمد عليها النموذج تقتضى توافر قواعد بيانات متسقة ومتكاملة

خلاصة وتوصيات

- إن صياغة سياسة مناسبة للأمن الغذائى فى مصر وحماية الفقراء تتطلب مجموعة متكاملة من الدراسات أحد عناصر هذه المجموعة تمثل فى استخدام نموذج توازن عام

- يمكن أن يشكل النموذج ونتائجه قاعدة للحوار

- اقتراح بنموذج تفاعلى متدرج البساطة وسهل الاستخدام ليكون أداة من أدوات التحليل لدى متخذى القرار

- أحد الوسائل التى تساعد فى تحقيق الاتساق بين السياسات المختلفة التى يتم اتخاذها فى مواقع مختلفة لاتخاذ القرار

شكرا